العدد (1633) السنة السابعة - الثلاثاء (20) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نافذة للمواطن

الى مجلس محافظة البصرة مع التحية

عبد الزهرة المنشداوي

من السهولة بمكان الحديث عن قيم واعتبارات وقضايا مجردة، لا ينوب المواطن منها شيء، سوى بقدر ما ينوب المستعرض لأفكاره او إيديولوجيته، في الوقت الذي يحتاج اليه الفرد منا الى شارع مبلط او مدرسة يمكن ان يحتمي تحت سقفها التلميذ من وهج الشمس وبرد الشتاء وماء شرب مأمونة مخاطره.

كان الشباب العاطل في بغداد ان صعب عليه الحصول على وظيفة او مهنة يمكن ان يعتاش منها فأنه يشد الرحال الى البصرة.

كانت محافظة البصرة ورشة عمل لا تهدأ عجلتها ،شركات نفط ومصانع تمور وسفن تجارة رائحة وغادية ومن فوقها تطير النوارس البيضاء وكأنها مناديل الوداع الملوحة.كان العاملون في ميناء المعقل حين تنتهي ساعات العمل يخرجون جماعات وهم يمتطون دراجاتهم الهوائية باتجاه منازلهم في منطقة (شط الترك) و(الابلة) و(٥ميل) فيرسمون صورة بليغة للانسان العراقي المكافح.

محافظة البصرة وكما يعبر أسلافنا (ازرى بها الدهر) وأمطرت سماؤها نارا وشظايا فهدمت المنازل وأزهقت الأرواح واقتلعت أشجار النخيل، هجرها اغلب سكانها نحو بغداد والنجف وكربلاء،و(كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا...انيس ولم يسمر بمكة سامر).

النظام البائد حولها وبقدرة عجيبة الى دار فقر بعد غنى والى دار وحشة بعد دار أنس و مسرات،القليل منا من يقوم بنزهة على ضفاف شط العرب او يعبر بزوارق النقل الملونة ما بين العشار والتنومة.

بعد التغيير كان الامل يحدو الكثير منا بعودة البصرة (بصرتنا) الى سابق عهدها وعقدنا الأمال على اعمارها خاصة بعد تولي أبنائها زمام الأمور فيها وهم الاحرص عليها بالضرورة.

المواطن كان يحلم بشبكة مياه يجري في انابيبها ماء يمكن لشاربه ان يستسيغه او يجرؤ على غسل قميص له من دون ان يخشى تمزقه من شدة الملوحة التي اعترت الماء بشكل يمكن ان يوصف بأنه (سم زعاف).

نعم كان يحق للمواطن ان يحلم ويحلم بعهد جديد للبصرة لكي تلحق بمثيلاتها من المدن في عواصم الخليج العربي التي ناطحت السحاب في أبنيتها وهندستها وتقدمها في كل المجالات.وفي وقت من الأوقات كانت قبلة الخليجيين وملاذهم للترويح عن النفس من فقر مدنهم أنذاك حتى زاحموا أبناءها على مرافقها السياحية الجميلة!

كنا نأمل من مجلس هذه المحافظة العزيزة على كل عراقي ان يعمل وهو يصل الليل بالنهار من اجل إظهارها بالمظهر اللائق بمكانتها الوطنية والتاريخية من خلال تفعيل آليات عمل ينتفع منها المواطن الذي ذاق الأمرين من تردي الخدمات فيها وانهاك دخله الشهري بشراء علب الماء العذب الى الحد الذي جعله لا يأمن استخدام مياه الأنابيب في عملية بناء دار له للمخاطر التي تنجم عن تفاعل أملاحها مع المواد الإنشائية سلبا ولا نعلم مدى تأثيرها على الإنسان نفسه.

مجلس المحافظة تمخض عن قرارات بعيدة عن هذا الواقع الكارثي للمدينة ومنها القرار بمنع تعاطي بيع وشراء الخمور وربما الحقه بقانون آخر يمنع فيه (البصاق) وتناسى بأن المواطن بحاجة الى ما هو عملي لا اعتباري او استعراضي لا يقدم ولا يؤخر بقدر ما يفصح عن توجهات بضيق (خرم الابرة).

تقرير

بناء الدولة مرتبط بسن القوانين والمواطن ينتظر

تجذير القوانين ضرورة وطنية

علي جابر

بوجب قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥وجود رقابة قضائية على سير العملية الانتخابية لتوفير العدالة وحسن سير الانتخابات وتأشير الخروق التي قد تحصل وتؤثر على الناخبين وبيان الطعون القانونية إضافة الى وجود أعداد كبيرة من الحقوقيين والمحامين الذين يعملون كموظفين في إدارة ومراقبة سير الانتخابات ويرى الكثيرون بأن أقرار القانون الجديد للانتخابات والذي مزال قيد النظر ولم يقر من مجلس النواب هو أمرَ مهم ولازم لحسن سير الانتخابات وتلبية لحاجة الناخبين ويرى المحامي /صلاح حسين /٥٠ سنة ان إقرار هذا القانون قد تأخير كثيراً بسبب الأخذ والرد الذي جرى عليه من قبل أعضاء مجلس النواب بسبب وجود مشاكل عالقة منها (مشكلة كركوك) وأعتقد ان عدم إقرار قانون الانتخابات الجديد يعود الى الخلافات السياسية وليس الى وجود مشاكل قانونية وهنا يجب ان نتساءل هل ان مجلس النواب (جاد) في إصدار هذا القانون،ومعلوم ان القوانين كلما كانت بعيدة عن السياسة، وجدت لها مكاناً في النجاح. هناك قوانين أخرى (حزمة من القوانين) لم تسن بضمنها قوانين اقتصادية واجتماعية والتي يمكن تدويرها الى مجلس النواب الجديد المنتخب الا ان (قانون الانتخابات)الجديد هو مطلب شعبي يلزم الأمر تشريعه، لأداء الانتخابات والآلية المعتمدة فيها وكان المفوض على مجلس النواب ان يقدم هذا القانون فهو الأهم الواجب تقديمه على كل مهم.

وبينت الناشطة السياسية (منيرة كرادي): ان عدم أقرار هذا القانون يعني تراجعا في مسار العملية السياسية ككل المتوقفة على إقراره وكان على جميع أعضاء مجلس النواب تجاوز كل الخلافات والنقاط التي هي محل نقاش وسن هذا القانون وهناك إحصائية تقول: ان ٦٥ قانونا لم تشرع حتى الآن وهنا يقع على هيئة الرئاسة مراقبة هذا الأمر ومعرفة الأسباب الكافية وراء عدم سن هذه القوانين التي تمس العراقيين ككل..

ونحن لا نريد سن القوانين التي بها نقاش وخلاف لكن نريد سن القوانين المتفق عليها والتي هي لا تقبل النقاش ومتفقة عليها كل الأطراف.

فيما قالت لنا الإعلامية (علياء مالك ياسر): في كل الديمقراطيات في العالم هناك أكثرية وأقلية ومعارضة ولكن اختلافها يصب في مصلحة الناس، وكلها تعمل تحت مظلة الدستور،وهناك النظام الداخلي للبرلمان يمكن الاعتماد عليه في سن القوانين والديمقراطية بها بعد سياسي فهي تعني نجاح الحكومة في مساراتها وفي ما قدمته للناس وبالتالي عدم أقرار قانون الانتخابات يعني وضع حجر العثرة في هذا الطريق وعدم إقرار القانون القديم يحتاج الى تعديل لانه لا يقر القائمة المفتوحة وهناك ١٧٥ حزبا سيشاركون في الانتخابات والقانون لم يسن خلال ٤سنوات فمتى يتم اقراره والى متى ينتظر الشعب العراقي وبناء الدولة مرتبط بهذه القوانين.

قضية للمناقشة

(حرية) سائقي النقل الخاص تخدش حياء العراقيات!

أفراح شوقي

لطالما نشدنا جميعاً للحرية، وأفردنا لها مساحات كبيرة من توجهاتنا الفكرية والإنسانية وطبيعة علاقاتنا بالآخرين والسلطة أيضاً، وصارت كأنها الكلمة السحرية التي ننشدها لتحقيق الذات والانعتاق من التبعية لأية التزامات يمكن لها ان تحد من نشاطاتنا وطبيعة تأثيرنا في الآخرين، وإمام تلك الانشغالات، أقول انه قد يكون غائبا عن البعض ما تحتويه كلمة الحرية من تفصيلات بالغة الدقة والأهمية، ويمكن لنا ان نصفها تماشيا مع الدارج من الحديث بأنها السلاح ذو الحدين، وربما أمكننا ان نضيف ان لسلاحها ذاك أهمية مضاعفة عندما يتعلق الأمر بالحقوق والواجبات المنوطة بكلا الجنسين، (الرجل والمرأة) وما يرتبط بينهما من علاقة دنيوية مقدسة، بكل ما تحتويه من تفاصيل حياتية واجتماعية مشتركة، ولا نضيف جديدا اذا ما قلنا ان كل دعاوى المساواة مابين الجنسين والتي تنادى لها الكثيرون ومازالوا لأجل تمكين المرأة من إثبات قابليتها وقيمتها في المجتمع لا يمكن ان تمحو بأي حال من الأحوال ما تمليه الطبيعة الإنسانية والأخلاقية من ضرورات احترام بل وتقديس لحياء المرأة وأنوثتها والتي لا يمكن المساومة على انتهاكها او التعرض لها تحت ذريعة المساواة والحرية التي صار يفهمها البعض

-مع الأسف- بالمقلوب! وما دفعني لهذا القول، ذلك الانحلال الأخلاقي الكبير والمقصود في توجهات أغاني الحب والغرام هذه الأيام والتي صارت تبتكر مفردات ما انزل الله بها من سلطان لأجل تحقيق الإثارة وتحريك مشاعر الشباب (خصوصا) بأسلوب رخيص وفج، وتحت يافطة ممارسة الحرية والمساواة صار الكثير من سواق النقل الخاص والأجرة لا يبالون من بشغيل اسطوانات من تلك التي تحمل دعوات نبذ الأخلاق وتبادل الأشواق والقبلات والسمر والهمس وما الى ذلك من مفردات مبتذلة، على مسمع من ركاب سياراتهم دون مراعاة لحياء المرأة الموجودة بينهم وهي تقصد عملها او جامعتها، ومتجاوزين أيضاً على أذواق الركاب، ناهيك عما قد تثيره كلمات تلك الأغاني الهابطة من ردود أفعال ليست ملائمة وتعليقات لدى المراهقين، على مسمع من المرأة التي لا تملك سوى الصمت إزاءها، وانتظار الفرج بالوصول سريعا الى المكان الذي تقصده، او ربما النزول من السيارة،وتلك حالة لابد من التصدي لها ونبذها فهي لا تليق بأصالة نخوتنا العراقية الأصيلة، وتذكر ان غاية الحرية هي احترام المرء نفسه والآخرين.

شكاوى

المعلم والمدرس.. يا وزارة التربية

يشكو العديد من العاملين في السلك التعليمي في وزارة التربية من سوء تردي مكانة المدرس والمعلم في مجتمعنا بالنسبة للمحيط الذي يعملان فيه او قد ذكر لنا احد المدرسين برسالة بعث بها الى (صفحة شؤون الناس) والتي يذكر فيها ان أولياء أمور الطلبة صاروا يقتحمون غرفة الإدارة ليكيلو للمدرس والمعلم كلمات غير لائقة ولا يبدون الاحترام اللازم للمهنة التي يتوجب ان تحظى بالتقدير اللازم لخطورتها على المجتمع ونبلها وسمو أهدافها وقد علق صاحب الرسالة الذي فضل عدم ذكر اسمه ان من الأسباب التي أدت الى ذلك هي ان وزارة التربية صارت تقف الى جانب ولي امر الطالب اكثر مما تقف الى جانب المدرس او المعلم في المدرسة ما شجع على التجرؤ على الكادر التدريسي بسبب او بدون سبب خاصة في المناطق الشعبية.

وزارة التربية مدعوة الى ان تنتبه الى ذلك وان تعمل على احترام مكانة المعلم في المدرسة من خلال قوانين او تعليمات بكفيلة بالحد من هذه الظاهرة.

شكوى طالبة..

المواطنة أم (انفال) من منطقة العبيدي بعثت برسالة لا مجال لذكر تفاصيلها ولكننا نقتطف منها القول: بأن ابنتها أجبرت على ترك دراستها وضياع مستقبلها بسبب التعليمات التي تطبقها بعض المدارس التي نعتقد أن البعض منها لأهم لها سوى إعاقة مواصلة دراسة الطالب لأتفه الأسباب وتذكر بانها هجرت من محافظة صلاح الدين وجاءت بالبطاقة المدرسية والوثيقة الدراسية الى إعدادية المروة في محافظة ديالى ووصلت ابنتها الدراسة فيها لكنها وبسبب الأوضاع الأمنية المتردية في حينها اضطرت الى الهجرة مع عائلتها ثانية نحو بغداد واستقرت فيها وبمساعدة مديرة تربية الرصافة الأولى تم قبول ابنتها في ثانوية (رفيدة) للبنات في منطقة العبيدي وقد اجتازت الامتحان الوزاري للصفوف الثالثة المتوسطة بنجاح ووصلت دراستها الإعدادية في ثانوية (صفية) في المنطقة نفسها، وقد طالبت إعدادية المروة في ديالى بالوثائق المطلوبة لأجل تثبيتها في مدرستها الجديدة لكن الأخيرة ما نعت بدعوى انها أي الطالبة لا يحق لها مواصلة الدراسة النهارية وان قبولها كان غير صحيح، وأخيراً وبعد سنتين زودت بوثيقة ولكن الى مدرسة اهلية قبلتها اعتباريا مع دفع مبلغ ٥٠ الف دينار ولكن ومع ذلك فلقد رفضت الوثيقة لان مدرسة المروة في ديالى لم تراع الشروط في معلومات الوثيقة كل ذلك كان ثمنه ان ابنتها رفض اداؤها امتحان الدور الثاني للصفوف الرابعة الإعدادية وهي الآن جليسة البيت لان التعليمات لا تسمح بمواصلة تلقي الطالب الثقافة والعلم ليصبح مواطنا فاعلاً.

الى بلدية الغدير مع التحية

بعث المواطن حامد فائز من حي الشماعية برسالة يدعو فيها بعث بها، بلدية الغدير الى ضرورة معالجة التخسفات والانسدادات التي تحصل في حي الشماعية ما جعل ازقتها وشوارعها في حالة ليس بالمستطاع اجتيازها ويشير في رسالته الى ان المياه دائما ما تتجمع في جزءها الجنوبي واصبح الحي في حالة من التردي يصعب وصفها لذلك يطالب بلدية الغدير بضرورة تقديم ما يمكن تقديمه قبل هطول امطار الشتاء

اشارة

بغداد وضواحيها

قبل انطلاق انتخابات مجلس المحافظات الأخير، زار عدد من المرشحين ضواحي بغداد التي تشكو من نقص الخدمات إضافة الى إشكاليات عديدة منها تشييد مساكن على ارض زراعية وممانعة الدوائر التابعة لأمانة بغداد من إيصال الماء او إنشاء شبكات المجاري فيها إضافة الى انعدام التيار الكهربائي كونها غير مشمولة بخدمات الأمانة بسبب عدم تغيير جنسها من زراعي الى سكني.المرشحون وعدوا المواطن في حي طارق والحميدية وحي السفير بحل إشكالية الأرض الزراعية التي اشتروها من المالك وتحويلها الى قطع أراض سكنية من اجل الإيعاز الى أمانة بغداد لتزويدها بما تحتاج اليه من الخدمات وقد اطمأن المواطن في هذه الوعود التي منوه بها ولكن بعد فوزهم في الانتخابات وتسلمهم لمناصبهم نسوا المواطن ونسوا وعودهم له. وعندما راجع المجلس عدد من سكنة هذه المناطق التي هي أحوج ما تكون للتفهم والتعاطف مع وضعها لم تجد من يصغي او يطرح مشكلتها على رئاسة البرلمان او رئاسة الوزراء من اجل حلها.ولا نعلم من عضو المجلس في محافظة بغداد بعدم الاهتمام بهذه الشرائح الفقيرة التي وعدها خيرا ولكنه حين حصل على مطلوبة لم يعرها الاهتمام المناسب.

لذلك يطالب عدد من سكنة المناطق المشار اليها مجلس محافظة بغداد الى ضرورة التحرك والإيفاء بالوعود التي قطعوها من اجل حل مشكلتهم المستديمة والمتمثلة بجنس الأرض الزراعية التي يجب ان تحول الى سكنية لاسيما وانها مسجلة بشكل قانوني لدى دوائر العقار على طريقة (المساهمة والأمر لا يحتاج الى غير المخاطبات الرسمية ذات العلاقة وبذلك يمكن ان يعكس انطباعا ايجابيا لدى المواطن عن عمل مجلس المحافظة الجديد الذي يامل منه المواطن الكثير في حل ما يعاني منه مشاكل....مع التقدير.

عدد من سكنة حي السفير المجاور لحي الشماعية

ضواحي بغداد بلا اهتمامات بلدية

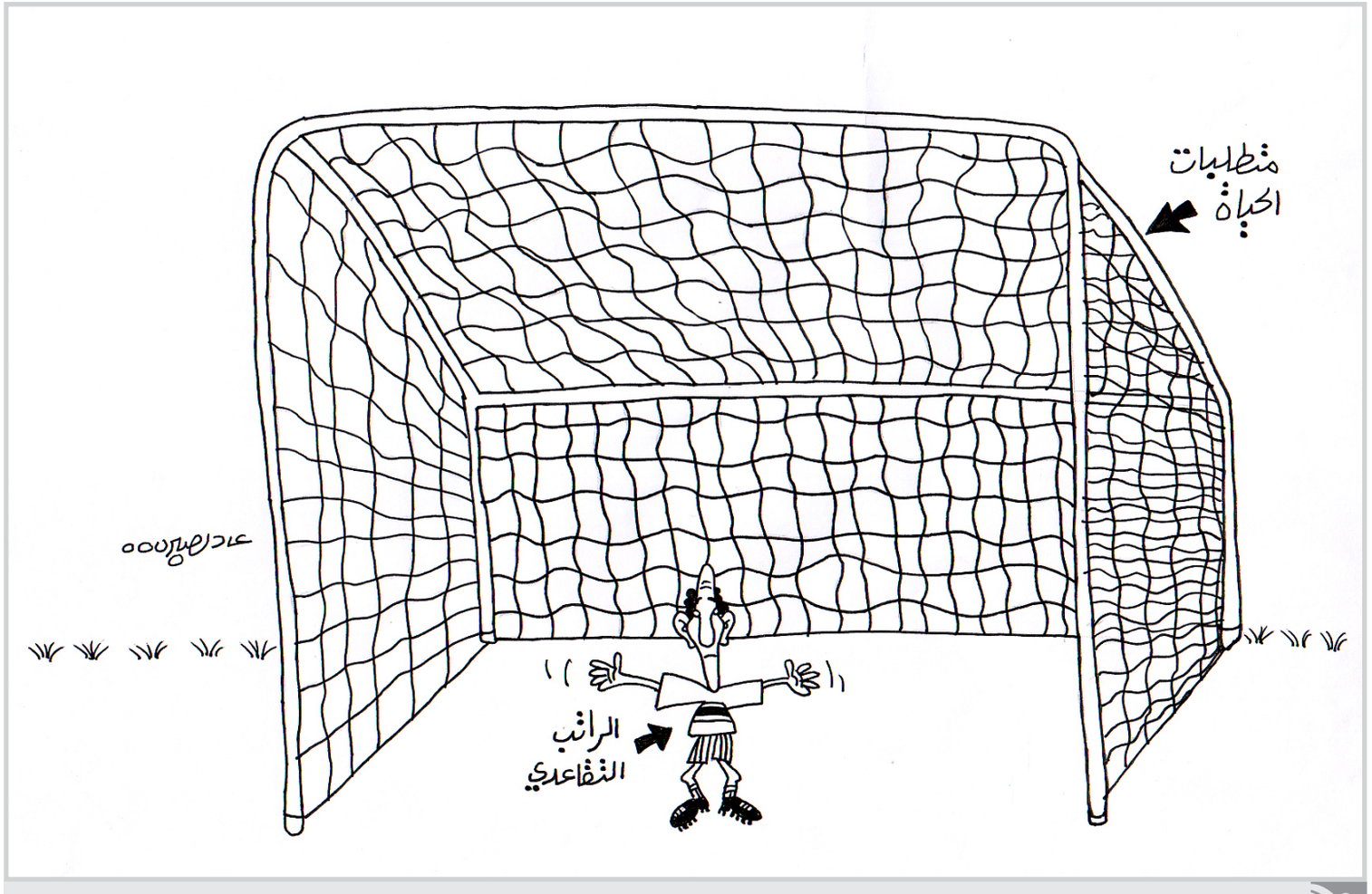

كاريكاتير..... عادل صبري